

Distr.: General
11 January 2023
Arabic
Original: English



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيايات
المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025
الدورة الموضوعية الرابعة
نيويورك، 6-10 آذار/مارس 2023

ورقة معلومات أساسية عن الدليل العالمي لجهات الاتصال

ورقة أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
3	ثانيا - قرار إنشاء الدليل العالمي لجهات الاتصال والمناقشات السابقة بشأنه
4	ثالثا - المبادئ التوجيهية والتفاهات الشاملة
5	رابعا - الأهداف والوظائف
7	خامسا - الطرائق العملية للتشغيل
8	سادسا - الجدول الزمني للتشغيل
9	سابعا - استنتاج الأمانة العامة وملاحظاتها



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 240/75، أن ينعقد، اعتباراً من عام 2021، وتحت رعاية الأمم المتحدة، فريق عامل جديد مفتوح العضوية معني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامهما للفترة 2021-2025، يستند في عمله إلى توافق الآراء.
- 2 - وعقد الفريق العامل في مقر الأمم المتحدة دورته التنظيمية في 1 حزيران/يونيه 2021، ودورته الموضوعية الأولى في الفترة من 13 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، ودورته الموضوعية الثانية في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022، ودورته الموضوعية الثالثة في الفترة من 25 إلى 29 تموز/يوليه 2022. وللحفاظ على الزخم والبناء على التقدم المحرز، عقد رئيس الفريق العامل، برهان غفور (سنغافورة)، في المقر أيضاً، سلسلة اجتماعات غير رسمية فيما بين الدورات في الفترة من 5 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 3 - واعتمد الفريق العامل، في دورته الموضوعية الثالثة، المعقودة في 29 تموز/يوليه 2022، مشروع تقريره، بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.292/2022/L.1، وقرر أن يدرج في تقريره نتائج مناقشاته الموضوعية (انظر A/77/275، المرفق).
- 4 - وصدر التقرير السنوي الأول للفريق العامل، بما في ذلك التقرير المرحلي عن مناقشاته الموضوعية، في 8 آب/أغسطس 2022 بوصفه الوثيقة A/77/275. وستصدر خلاصة للبيانات الصادرة تعليلاً للمواقف من التقرير بوصفها الوثيقة A/AC.292/2022/INF/4.
- 5 - وفيما يلي نص الفقرة 3 من الخطوات التالية الموصى بها في الفرع هاء (تدابير بناء الثقة) من مرفق التقرير السنوي، المعنون "تقرير مرحلي عن مناقشات الفريق العامل بشأن البند 5 من جدول الأعمال":
مطلوب من الأمانة العامة للأمم المتحدة التماس آراء الدول بشأن الدليل العالمي لجهات الاتصال، وهو ما قد يتضمن آراء بشأن تجاربها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وإعداد ورقة معلومات أساسية عن هذه الآراء بحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2023 للنظر فيها في الدورة الرابعة للفريق العامل المفتوح العضوية.
- 6 - وبناء على هذا الطلب الذي قدمه الفريق العامل، نشر مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة في 30 آب/أغسطس 2022 مذكرة شفوية التمس فيها آراء الدول بشأن الدليل العالمي لجهات الاتصال، مع تحديد يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موعداً نهائياً لتقديم الآراء. ومُنح لاحقاً تمديدًا للموعود النهائي حتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 7 - وحتى 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، قدمت الدول التالية آراء بشأن الدليل العالمي لجهات الاتصال: الاتحاد الروسي وأرمينيا وإسبانيا وإستونيا وألمانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وباكستان وتشيكيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا ورومانيا والسلفادور وسلوفاكيا وسنغافورة والسنغال والصين وفرنسا وكولومبيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا والهند وبنغلاديش.

- 8 - ونصوص جميع الآراء الواردة من الدول متاحة بالكامل باللغة الأصلية التي قدمت بها على الصفحة الإلكترونية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025⁽¹⁾.
- 9 - وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه، التي تستند إلى الآراء الواردة من الدول، تلبية للطلب الوارد في مرفق الوثيقة A/77/275⁽²⁾. وينبغي أن تقرأ بالاقتران مع المدخلات الواردة من الدول، لأنها تقدم موجزا للنقاط والآراء الرئيسية المعرب عنها بدلا من سجل حرفي للآراء.

ثانيا - قرار إنشاء الدليل العالمي لجهات الاتصال والمناقشات السابقة بشأنه

- 10 - في التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 (A/77/275، المرفق)، اتفقت الدول على أن تنشئ، استنادا إلى العمل الذي سبق إنجازه على الصعيد الإقليمي، دليلا عالميا لجهات الاتصال الحكومية الدولية. ووافقت الدول أيضا على المشاركة في مزيد من المناقشات المركزة، في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل، بشأن وضع هذا الدليل، على أساس توافق الآراء، ومناقشة مبادرات متعلقة ببناء القدرات، مع مراعاة أفضل الممارسات المتاحة، مثل التجارب الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء⁽³⁾.
- 11 - وقبل اتخاذ الفريق العامل للقرارات المذكورة أعلاه، كانت المناقشات جارية بين الدول بشأن إنشاء دليل لجهات الاتصال في مجال أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار الفريق العامل الأول المفتوح العضوية المعني بهذا الموضوع، وهو الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 27/73 ومقرها 550/75.
- 12 - وناقش الفريق العامل السابق جدوى إنشاء دليل عالمي مركزي لجهات الاتصال، مشيرا إلى أن أمن هذا الدليل وكذلك طرائق تشغيله سيكونان حاسمين لفعاليتها، وكذلك تجنب الترتيبات المزدوجة أو المفرطة في التفاصيل. وجرى التشديد أيضا على قيمة إجراء تدريبات فيما بين شبكة من جهات الاتصال بغية الحفاظ على التأهب والاستجابة⁽⁴⁾.
- 13 - وخلص الفريق العامل إلى أن إنشاء جهات اتصال وطنية هو في حد ذاته تدبير من تدابير بناء الثقة، ولكنه أيضا تدبير مفيد لتنفيذ العديد من تدابير بناء الثقة الأخرى وله قيمة لا تقدر بثمن في أوقات الأزمات. وسلم الفريق العامل بأن الدول قد تجد أن من المفيد أن تكون لها جهات اتصال لجملة أمور منها

(1) متاح على الرابط التالي: <https://meetings.unoda.org/meeting/57871>.

(2) بناء على طلب الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، تقدم الأمانة العامة ورقة المعلومات الأساسية هذه لكي تواصل الدول النظر فيها ودون المساس بأرائها الفردية أو بالمناقشات المقبلة في الفريق العامل وقراراته.

(3) انظر "الخطوات التالية الموصى بها" في الوثيقة A/77/275، المرفق، الفرع هاء، الفقرة 2.

(4) انظر A/75/816، المرفق الثاني، الفقرة 30.

التبادل الدبلوماسي والسياساتي والقانوني والتقني، إضافة إلى الإبلاغ عن الحوادث والتصدي لها⁽⁵⁾. وشجع الدول على النظر في طرائق إنشاء دليل لجهات اتصال على الصعيد العالمي⁽⁶⁾.

ثالثاً - المبادئ التوجيهية والتفاهات الشاملة

14 - أعربت الدول عن اتفاقها العام على أن إنشاء دليل عالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية وتشغيله لاحقاً سيكون بمثابة تدبير لبناء الثقة وبنطوي على إمكانية دعم تبادل المعلومات، بما في ذلك في أوقات الأزمات، وبناء القدرات. وأكدت الدول من جديد دعمها لقرار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، الموثق في تقريره المرحلي السنوي الأول، بإنشاء مثل هذا الدليل.

15 - ومنذ بدء المناقشات في الفريق العامل المعني بوضع دليل عالمي لجهات الاتصال، فكرت دول مختلفة في التجارب الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بغية تجنب ازدواجية والاستفادة من الأطر والموارد القائمة. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أنه ينبغي للدول أن تستفيد من خبرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلاً عن آليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في وضع الدليل. وما برحت الدول تعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تجنب ازدواجية الأطر والآليات القائمة.

16 - وتبادلت الدول خبراتها مع الأدلة القائمة لجهات الاتصال، بما في ذلك أدلة المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا⁽⁷⁾، ومنظمة الدول الأمريكية⁽⁸⁾، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁽⁹⁾. وفي هذا الصدد، ناقشت الدول سبل الاستفادة من الخبرات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق النظر في ترشيح نفس جهات الاتصال التي تم تحديدها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لدليل عالمي في المستقبل. وطُرحت أيضاً اقتراحات بأنه يمكن النظر في وسائل السماح بتعدد قطاعات البيانات بحيث يتم تلقائياً تكرار تقديم البيانات على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي على الصعيد العالمي.

17 - وخلال الدورات الموضوعية الثلاث التي عقدها الفريق العامل، وكذلك من خلال المدخلات الخطية التي تسترشد بها ورقة المعلومات الأساسية هذه، فكرت الدول في عدة مبادئ عمل شاملة للدليل العالمي لجهات الاتصال في المستقبل. وفي هذا الصدد، هناك اتفاق عام بين الدول على أن الدليل ينبغي أن يكون آلية طوعية وأن قرارات المشاركة يجب أن تظل امتيازاً وطنياً. وكانت مساهمات الدول تدل أيضاً على اتفاقها على ضرورة وضع الدليل وفقاً لمقررات الفريق العامل وتوصياته.

(5) A/75/816، المرفق الأول، الفقرة 47.

(6) المرجع نفسه، الفقرة 51.

(7) دليل جهات الاتصال على المستويات العليا ومستويات العمل منذ عام 2020.

(8) دليل جهات الاتصال الدبلوماسية والسياساتية منذ عام 2018.

(9) دليل جهات الاتصال منذ عام 2013، المستمد من تدبير بناء الثقة رقم 8 الوارد في الوثيقة PC.DEC/1202 الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

- 18 - وتأكيذا على أهمية مشاركة جميع الدول على قدم المساواة، اقترحت عدة مبادئ باعتبارها ضرورية لدعم عمل الدليل، بما في ذلك الاحترام والمنفعة المتبادلان، وعدم التدخل في شؤون الدول، والمساواة بين الدول، والحياد السياسي، والسلامة الإقليمية.
- 19 - واقترحت دول شتى أيضا أن يسترشد بوضع الدليل وتشغيله بالمفاهيم التالية:
- إن إنشاء دليل عالمي طوعي أمر هام لاتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة وتنفيذ الإطار المعياري المتفق عليه
 - مع مراعاة اختلاف الأوضاع المؤسسية للدول والحاجة إلى الحفاظ على قدر من المرونة، ينبغي تجنب الترتيبات المفرطة في التفصيل
 - نظرا لحساسية البيانات ذات الصلة، ينبغي للوديع (أي الأمانة العامة) أن يتخذ التدابير اللازمة لتأمين الدليل. وينبغي أن تظل المعلومات المتبادلة سرية، وأي إجراء آخر يتجاوز تقديم المعلومات ينبغي أن يستند إلى موافقة متبادلة.
 - وقد ترغب الدول في تعيين نفس جهات الاتصال المدرجة في الأدلة الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة.
 - وبناء القدرات ضروري لضمان حسن سير عمل الدليل. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت إحدى الدول وضع خطة عمل مخصصة لجهات اتصال محددة.
 - وينبغي إجراء عمليات تحقق منتظمة من الاتصالات، وربما إجراء تمارين قائمة على السيناريوهات، لضمان استمرار تحديث الدليل وتشغيله.
- 20 - وأعربت عدة دول عن رأي مفاده أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في الجهود الرامية إلى إنشاء الدليل. وقد أكدت دول عديدة أن مكتب شؤون نزع السلاح سيكون الأنسب للعمل كأمين للدليل، بالنظر إلى تركيز المكتب الموضوعي وخبرته في إدارة الآليات ذات الخصائص المماثلة.

رابعاً - الأهداف والوظائف

- 21 - فكرت دول مختلفة في أهداف ووظائف دليل جهات الاتصال، وخلصت إلى أن هذه الآلية ينبغي أن تعزز بيئة منفتحة وآمنة ومستقرة ويسهل الوصول إليها وسلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 22 - وفي حين تم تحديد مجموعة من الوظائف المحددة للدليل، فإن الغرض الشامل من الدليل بوصفه تدبيراً لبناء الثقة يمكن أن يساعد على زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ مع دعم بيئة سلمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحل السلمي للمنازعات الناشئة عن استخدام هذه التكنولوجيات، هو أمر متفق عليه عموماً بين الدول.
- 23 - وشدد بعض الدول على أن أحد الأهداف الإضافية للدليل ينبغي أن يتمثل في إقامة تعاون عملي بين الكيانات الوطنية المسؤولة عن الاستجابة لحوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية.

24 - وشدد عدد من الدول على أن الدليل ينبغي أن يكون وسيلة لتطوير التعاون والمساعدة الدوليين في هذا المجال، بما في ذلك الكشف عن النشاط الخبيث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنعه والقضاء عليه.

25 - وأعرب بعض الدول عن رأي مفاده أن بناء القدرات ضروري من أجل الأداء الفعال لدليل مقبل، وخصوصا فيما يتعلق بالقدرات التقنية. وسلط الضوء في هذا السياق على مبدأ التكافؤ الوظيفي. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الدول النامية تحتاج إلى اكتساب القدرات من خلال تدابير نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لضمان امتلاكها القدرات التقنية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء جهات اتصال قوية تعمل بشكل جيد ومجهزة بموارد كافية، وذلك من أجل تحقيق التكافؤ الوظيفي لجهات الاتصال وتكييفها مع سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السريعة الحركة. وارتأى بعض الدول أن آليات بناء القدرات يمكن أن تشمل توفير التدريب وإجراء التمارين. ويمكن للدول المهتمة أن تقدم هذه التدريبات والتدريب بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح أو بمساعدته.

26 - واقترحت دول مختلفة أهدافا محددة للدليل، بما في ذلك:

- دعم تخفيف حدة التوترات وسوء الفهم والتصورات الخاطئة فيما يتعلق بحوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- دعم تبادل البيانات والممارسات الجيدة بشأن التهديدات القائمة والمحتملة لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها
- المساهمة في الاستجابة لحالات الطوارئ وتبادل المعلومات، بما في ذلك في أوقات الأزمات
- دعم حماية البنية التحتية الحيوية ومنع حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تيسير وضع آلية للإنذار المبكر فيما يتعلق بحوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- لتكون بمثابة منصة لبناء القدرات وإجراء التمارين والتدريب بصورة مشتركة
- دعم تنظيم المشاورات بين الأطراف المعنية بشأن القضايا ذات الاهتمام الوطني

27 - واقترحت الدول أيضا وظائف إضافية للدليل، بما في ذلك:

- إجراء تمارين بنغ "ping" دورية من قبل وديع الدليل لضمان بقاء الاتصالات محدثة وتؤدي عملها
- وضع نماذج موحدة للتبادلات، بما في ذلك تيسير طلبات المساعدة
- تيسير تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي بشأن التهديدات، بما في ذلك من خلال إخطارات الإنذار
- تنظيم تمارين وسيناريوهات دورية وعملية بما في ذلك محاكاة حالات حوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

خامسا - الطرائق العملية للتشغيل

28 - تركزت المناقشات المتعلقة بالطرائق العملية لتشغيل الدليل إلى حد كبير على اختصاصات جهات التنسيق المعنية، ونوع المعلومات التي يتعين تقديمها، ومنصة الاستضافة، وطرائق التفاعل بين جهات الاتصال. وفي هذا السياق، واصلت الدول التشديد على أهمية تجنب الطرائق المفرطة التعقيد التي قد تثني عن المشاركة. وواصلت الدول أيضا التشديد على ضرورة تجنب ازدواجية الجهود بمراعاة الأدلة الموجودة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

29 - وفيما يتعلق بمواصفات جهات الاتصال، دعت دول عديدة إلى إنشاء جهة اتصال واحدة قادرة على توجيه الطلبات داخل الهياكل الوطنية، بينما أيدت دول أخرى تعيين جهات اتصال منفصلة في تخصصات متميزة. وشددت الدول على ضرورة مراعاة الهياكل المحلية القائمة.

30 - واقترحت دول مختلفة تعيين الأنواع التالية من جهات الاتصال:

- دبلوماسية/سياسية (وزارة الخارجية أو ما يقابلها)
- تقنية (ممثل فريق وطني للتصدي للطوارئ الحاسوبية، حيثما ينطبق ذلك)
- قانونية
- المساعدة وبناء القدرات

31 - وهناك اتفاق عام بين الدول على أن التقديم العملي للمعلومات ينبغي أن يشمل ما يلي:

- الاسم ومسمى الوظيفة أو المنصب
- الكيان، بما في ذلك الصفحة الشبكية، إن وجدت
- عنوان البريد الإلكتروني
- رقم الهاتف
- اللغة (اللغات) التي تتكلمها جهة الاتصال

32 - ولاحظت بعض الدول أنه قد يلزم إدخال بعض التنويعات على مدخلات الدليل لكي تجسد ظروفها داخلية معينة. وفي هذا الصدد، أشار بعض الدول إلى ضرورة أن نقبل، على سبيل المثال، إدراج وكالات متعددة في إطار وظيفة واحدة أو بريد إلكتروني أو رقم هاتف عام للاتصال به، بدلا من تفاصيل الاتصال الخاصة بفرد مسمى.

33 - وقد أيدت الدول عموما الاتفاق على فترة منتظمة لتحديث معلومات الدليل، واقترح العديد منها تحديثا سنويا، مع خيار تقديم تحديثات على أساس متجدد، حسب الاقتضاء. وقدمت أيضا اقتراحات باستكمال المعلومات على أساس نصف سنوي. بالإضافة إلى ذلك، اقترح تنفيذ إطار زمني إلزامي للإخطار مدته 30 يوما عن أي تغييرات تطرأ على معلومات جهة الاتصال. واقترحت الدول أيضا آليتين ممكنتين يمكن للدول من خلالهما تحديث الدليل وهما: (أ) إرسال معلومات مستكملة ذات صلة إلى الوديع؛ (ب) أو تحديث المعلومات في الدليل مباشرة (على سبيل المثال، من خلال خاصية في البوابة الإلكترونية).

- 34 - ودعت عدة دول إلى وضع بروتوكولات وإجراءات محددة للتفاعل وتبادل المعلومات فيما بين جهات الاتصال المعنية. وقد شددت دول مختلفة على الحاجة إلى إدارة التفاعل إدارة سليمة لضمان فعالية وكفاءة التواصل. وفي هذا السياق، اقترح إنشاء نظام لتحديد أولويات الطلبات أو وصفها لبيان درجة أهمية الاستجابة المطلوبة.
- 35 - ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ تعدد اللغات، اقترحت عدة دول قبول المعلومات المقدمة إلى الدليل باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. واقترحت دول أخرى أن توفر الدولة المقدمة للمعلومات إلى الدليل ترجمة إنكليزية غير رسمية أيضاً للمعلومات.
- 36 - واتفقت الدول عموماً على أن مكتب شؤون نزع السلاح هو الأنسب للعمل كوديع. وفي هذا الصدد، أعربت دول عديدة عن تفضيلها لمنصة إلكترونية مخصصة يديرها مكتب نزع السلاح، وتستضيف الدليل.
- 37 - وأعربت عدة دول عن قلقها إزاء المسائل التي يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بالسرية وإمكانية الوصول. ولذلك، أيدت دول عديدة إنشاء صفحة شبكية للدليل محمية بكلمة سر لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الدول. وعلى النقيض من ذلك، أيد بعض الدول إنشاء دليل إلكتروني متاح لعموم الناس من شأنه أن ييسر مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلاً عن الكيانات غير الحكومية، بما في ذلك الكيانات والمنظمات الخاصة. وفي هذا السياق، أعرب عن رأي مفاده أن الكيانات غير الحكومية، بما فيها بعض أفرقة التصدي للطوارئ الحاسوبية في القطاع الخاص، قد يكون لديها معلومات ذات صلة بجهات الاتصال لتقديمها، ومن ثم ينبغي السماح لها بالتعامل مع الدليل. واقترحت دول أخرى اتباع نهج تدريجي لوضع الدليل يسمح بالمشاركة بين جهات الاتصال الحكومية ومن ثم النظر مستقبلاً في احتمال إدماج الكيانات غير الحكومية.
- 38 - وأشار عدد من الدول إلى الآثار التمويلية المحتملة المترتبة على تشغيل دليل جهات الاتصال، بما في ذلك المشتريات والصيانة المتصلة بالمنصة على الإنترنت. واعترف بعض الدول بأن الأمانة العامة ستحتاج إلى موارد مالية وبشرية إضافية لضمان التشغيل السليم للدليل، واقترحت هذه الدول السعي إلى تخصيص التمويل اللازم من الميزانية العادية بموجب قرار تتخذه اللجنة الأولى وتعتمده الجمعية العامة.
- 39 - واقترحت بعض الدول أنه يمكن تقييم وظيفة وفائدة دليل جهات الاتصال بعد سنة واحدة من التشغيل أو أكثر.

سادسا - الجدول الزمني للتشغيل

- 40 - دعت عدة دول إلى التشغيل التدريجي لدليل جهات الاتصال. وفي هذا الصدد، أعربت عدة دول عن أملها في أن ينعكس الاتفاق على الطرائق الأساسية للدليل في التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، الذي من المقرر الانتهاء منه في دورته الموضوعية الخامسة المقرر عقدها في تموز/يوليه 2023. وسيشمل ذلك الاتفاق على أهدافه ووظائفه الرئيسية وكذلك على الطرائق الأساسية لتشغيله.

سابعاً - استنتاج الأمانة العامة وملاحظاتها

- 41 - ثمة تأييد واسع النطاق لتشغيل دليل حكومي دولي يتسم بالكفاءة والفعالية لجهات اتصال، من شأنه أن يدعم بناء الثقة في مجال أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتدرك الدول قيمة هذه المنصة لتيسير تبادل المعلومات، والحد من المفاهيم الخاطئة، ودعم الحوار في أوقات الأزمات.
- 42 - وبعد عدة سنوات من مناقشة هذا الاقتراح في المحافل المتعددة الأطراف، يبدو أن الدول مستعدة لاتخاذ خطوات ملموسة وعملية نحو تحقيقه. وأتاحت المناقشات المركزة للاقتراح طوال الدورات الموضوعية الثلاث للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 متسعاً من الوقت للدول للنظر في الوظائف المحددة للدليل. وعلاوة على ذلك، هناك تأييد واسع النطاق لتحديد الطرائق الملموسة للتشغيل بغية إطلاق الدليل على المدى القريب، حيث أشارت دول كثيرة إلى أنه ينبغي للفريق العامل أن يتخذ قرارات لتحقيق هذه الغاية وأن يقدم تقريراً عنها في التقرير المرحلي السنوي المقبل في عام 2023.
- 43 - وتزداد أهمية الجهود الرامية إلى ضمان سلامة وأمن بيئة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبينما يواصل الفريق العامل عمله المركز والملموس تحقيقاً لهذه الغاية، فإن التشغيل المبكر لدليل جهات الاتصال لن يؤدي إلى بناء الثقة بين الدول وفيما بينها فحسب، بل سيكون أيضاً أداة لمتابعة التدابير التعاونية الأخرى للتصدي للتهديدات الناشئة عن الاستخدام الخبيث لهذه التكنولوجيات. وفي هذا الصدد، فإن تشغيل دليل جهات الاتصال لن يمثل غاية في حد ذاته بل الخطوة الحاسمة التالية نحو تهيئة بيئة سلمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.